

## هل تنجح حكومة العبادي الجديدة في الخروج من نفق الفساد؟

2016-03-15 عبد الأمير رويح

قضية الإصلاحات والتغييرات الوزارية التي يسعى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، الى إجرائها لأجل إنقاذ البلاد وتصحيح مسار العملية السياسية لاتزال محط اهتمام واسع، خصوصا مع اتساع رقعة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية ودخول تيارات وزعامات دينية ذات قوة و نفوذ في الساحة العراقية ومنها التيار الصدري، الذي طالب الحكومة وبلهجة قد لا تخلو من التهديد، بضرورة إجراء تغييرات جذرية وشاملة تهدف الى محاربة الفساد المستشري في جميع دوائر ومؤسسات الدولة، التي أصبحت اليوم ملك خاص لبعض الأحزاب والجهات التي تعمل وفق ما يخدم مصالحها الخاصة.

ويرى بعض المراقبين ان خطة الإصلاحات السياسية التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في آب أغسطس من العام الماضي، ربما تكون صعبة التنفيذ ومعقدة بسبب ضعف الحكومة وعدم قدرة العبادي على اتخاذ قرار حاسم لتنفيذ إصلاحاته المعلنة، بعيدا عن نظام المحاصصة الحزبية والطائفية التي جعلت منه رئيسا للحكومة الحالية، يضاف الى ذلك الضغوط والتدخلات الخارجية التي تمارس من قبل بعض الدول الإقليمية والعربية بهدف عرقلة خطط الإصلاح والعمل على تأجيج الخلافات والصراعات الداخلية من اجل ضمان مصالحها في هذا البلد الذي يعاني مشكلات أمنية واقتصادية كبيرة.

من جهة اخرى يرى بعض الخبراء ان دخول التيار الصدري في هذا الوقت ربما سيسهم بلقب الموازين، حيث عده البعض دعم إضافي ومحفز جديد لرئيس الوزراء، الذي حصل سابقاً على دعم المرجعية الدينية والشارع العراقي الذي أحس فيما بعد ان إصلاحات العبادي لم تكن حقيقية وجاءت بهدف امتصاص غضب الشارع، لكن الوضع اختلف اليوم و ستشهد الفترة المقبلة تغييرات كبيرة خصوصا مع تصاعد وتيرة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي ستتحوّل الى اعتصامات سلمية و قد تتطور الى عصيان مدني قد يدخل الحكومة في متاهات جديدة، لذا فعلى رئيس الوزراء الاستفادة من التطورات والدعم الحالي والذي قد يكون آخر ورقة بيد العبادي.

وكان المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء أعلن عن نص وثيقة "الإصلاحات الشاملة والتعديل الوزاري" التي أرسلها حيدر العبادي للكتل السياسية، مبينا أن الوثيقة تشمل خارطة طريق تفصيلية للمرحلة المقبلة ومعايير اختيار مجلس وزراء "تكنوقراط" وتقييم أداء الوزارات ومكافحة الفساد، كما تحدد منهج عمل الحكومة وتنفيذ برنامجها واستكمال ما بقي من بنود الاتفاق السياسي وفقا لخطة زمنية دقيقة.

## الصدر يدعو للاعتصام

فيما يخص اخر التطورات دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر العراقيين الى ان يبدأوا الجمعة المقبل اعتصاما امام بوابات المنطقة الخضراء المحصنة حتى انتهاء المهلة التي حددها لرئيس الحكومة حيدر العبادي لإجراء اصلاحات بعد عشرة ايام على بدء التحرك. وقال الصدر في بيان اصدره مكتبه "اوجه ندائي التاريخي هذا لكل عراقي شريف" من اجل "بدء مرحلة جديدة من الاحتجاجات السلمية الشعبية (...). مرحلة تقومون بها بالاعتصام امام بوابات الخضراء حتى انتهاء المدة المقررة اعني 45 يوما".

وامهل الصدر رئيس الحكومة في 13 شباط/فبراير الماضي 45 يوما لإجراء اصلاحات حكومية. ويفترض ان تنتهي هذه المهلة بعد عشرة ايام على بدء الاعتصام الجمعة. ويطالب الصدر بإنهاء المحاصصة السياسية التي اقرها كبار قادة الاحزاب السياسية الحاكمة للبلاد منذ 13 عاما واختيار وزراء تكنوقراط، وفتح ملفات الفساد التي ارتكبتها الاحزاب الكبرى. وتقع المنطقة الخضراء الشديدة التحصين على ضفاف نهر دجلة وسط بغداد، وتضم مقر الحكومة وعدد من السفارات الاجنبية وبرزها سفارتا الولايات المتحدة وبريطانيا.

وقال الصدر "استعدوا ونظموا اموركم من اجل اقامة خيم الاعتصام السلمي فهذا يومكم لاجتثاث الفساد والمفسدين من جذورهم وتخليص الوطن من تلكم الشرذمة الضالة المضلة". و اضاف "عليكم الرجوع في ذلك الى اللجنة المنظمة لذلك، الاعتصام الوطني السلمي وليبدأ من الجمعة القادمة بتوفيق من الله وباسناد من الشعب". وكان عشرات الآلاف من اتباع التيار الذي يتمتع بشعبية كبيرة تظاهروا وسط بغداد للمطالبة بإصلاحات حكومية جوهرية ومحاربة الفساد، ليوم الجمعة الثالث

منذ انطلاق موجة الاحتجاجات. وكان المقرر ان تقام التظاهرات امام ابواب المنطقة الخضراء، لكن الصدر حول مسارها الى ساحة التحرير، بعد ان قدم رئيس الوزراء وثيقة الاصلاح الحكومي، التي تضم معايير اختيار وزراء تكنوقراط.

وقال الصدر في كلمة مسجلة بثت عبر شاشة كبيرة في ساحة التظاهر التي احتشد فيها متظاهرون حمل أغلبهم أعلاما عراقية، إن "الفساد قد وصل إلى مرحلة خطيرة (...) استشرى في كل المفاصل". مضيفا "أطالب رئيس الوزراء وبالتعاون مع البرلمان إلى تحمل المسؤولية (...) من أجل إنقاذ العراق".

من جانبه، قدم العبادي "وثيقة إصلاحات شاملة" إلى الكتلة السياسية بهدف القيام بإصلاحات تشمل تعديلا وزاريا يعتمد على وثيقة تصادق من قبل الكتلة السياسية. بدوره قال الصدر "نأمل أن تكون هذه المرة إصلاحات حقيقية. لانريد إصلاحات ترقيعية جزئية على الإطلاق." و أضاف متوجها إلى المتظاهرين "علينا الاستمرار بالتظاهر حتى الوصول لإصلاحات جذرية شاملة". كما دعا الصدر رئيس الوزراء إلى المبادرة بـ"توزيع بعض الأراضي التي نهبتها الأيدي الحكومية السابقة على مستحقيها" في إشارة إلى المحتاجين . بحسب فرانس برس.

وطالب بجعل الكهرباء مجانية لأصحاب الدخل المحدود أو بأجور رمزية واستقطاع نصف رواتب الرئاسات الثلاث (الجمهورية ورئاسة الوزراء والبرلمان) وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين وعوائل الشهداء". وشارك في التظاهرة التي رافقتها إجراءات أمنية مشددة شملت غلق جسرين رئيسيين يؤديان إلى المنطقة الخضراء وطرق مهمة وسط بغداد، أنصار التيار من محافظة مختلفة.

## دعم وتأيد

الى جانب ذلك قال زعيم كتلة التيار الصدري في البرلمان إن رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر يريد أن يستمر رئيس الوزراء حيدر العبادي في الحكم وأن يستبدل حكومته بشخصيات ليست لها انتماءات حزبية حتى يتمكن من محاربة الفساد. ويقوض الفساد موارد بغداد في وقت تسعى فيه جاهدة للتعامل مع هبوط العوائد نتيجة انهيار أسعار النفط وزيادة الإنفاق بسبب نفقات الحرب

على تنظيم داعش.

وبعد مرور عام ونصف العام على بدء ولايته التي تبلغ مدتها أربعة أعوام قال العبادي إنه يريد تشكيل حكومة تكنوقراط لإضعاف نظام المحسوبية الذي يتسبب فيه توزيع المناصب على أسس سياسية وعرقية وطائفية. وفي 12 فبراير شباط أمهل الصدر رئيس الوزراء 45 يوما لتنفيذ وعده وإلا واجه تصويتا على سحب الثقة في البرلمان. وقال النائب ضياء الأسدي رئيس كتلة الأحرار النيابية التي تدعم الصدر إن مسعى تغيير الحكومة هو ما دفع مئات الآلاف من أتباع الصدر للمشاركة في احتجاجات بالعاصمة.

ومضى يقول "الدكتور حيدر يقول أنتم لم تجربوني مع كابينة (حكومة) محترفة تعمل بشكل صحيح. أنتم أعطيتوني أدوات غير كفوءة وتقولون لي أن أنجز. وأنا لا يمكن أن أنجز بهذه الأدوات لأن كل واحد منهم مرتبط بحزبه وأيديولوجيته وأجندته الخاصة." وفي كلمة ألقاها قال العبادي إنه سيعلن تعديلات وزارية قريبا وإن الحكومة ستتكون من وزراء "مهنيين وأكفاء لشغل الحقائق الوزارية التي يشملها التغيير وفق الأطر الدستورية وبما يؤكد الشراكة السياسية بين مكونات الشعب وممثليه الشرعيين".

لكن على الرغم من أن كل الأحزاب السياسية تدعم الإصلاح علنا وترفض الفساد فإنها لم ترد بعد على طلب العبادي بألا يكون لها ممثلون في الحكومة في خطوة تتعارض مع ما هو متبع منذ الغزو الذي قاده الولايات المتحدة عام 2003 وأنهى حكم نظام صدام حسين. لكن الأسدي قال إن كتلته تؤيد الخطوة. وأضاف "نقول له سنشكل لك كتلة في البرلمان تكون عابرة للطوائف والقوميات وتحصل على الأغلبية وتكون جاهزة للتصويت لك وقد بدأنا العمل على هذا الأساس".

وتمثل كتلة التيار الصدري التي تحمل اسم (الأحرار) 34 في المئة فقط من أعضاء البرلمان البالغ عدد أعضائه 328 عضوا. وقال الأسدي إن أكثر من 30 ممثلا لكتل أخرى وافقوا على الانضمام للمبادرة لتشكيل ائتلاف برلماني يشمل الشيعة والسنة والأكراد.

وقال رجل الدين الشيعي العراقي القوي مقتدى الصدر إن الاحتجاجات التي نظمها أنصاره وطالبوا

فيها باستقالة الحكومة هي لدعم عزم رئيس الوزراء حيدر العبادي على تنفيذ وعوده بالإصلاح. وقال الصدر في بيان نشر على موقعه الإلكتروني "التظاهرة لأجل دعم رئيس الحكومة من أجل إصلاحات شاملة وتشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة وعلى الأخ العبادي استغلالها لصالحه قبل أن تكون ضده." بحسب رويترز.

ودعا الصدر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي للمضي في خطط لتشكيل حكومة مستقلة من التكنوقراط لمحاربة الفساد على الرغم من الضغوط السياسية التي يتعرض لها للتراجع. وقال الصدر "أتمنى من رئيس الحكومة أن يكمل مشروعه الإصلاحية هذا ولا يخشى في ذلك ضغوطا سياسية." وقال العبادي في وقت سابق إنه يريد استبدال وزرائه بشخصيات تكنوقراط لتحدي أنظمة المحسوبية التي تشجع الفساد من خلال توزيع المناصب على أساس الانتماءات السياسية والعرقية والطائفية.

## حكومة جديدة

في السياق ذاته قال التلفزيون العراقي إن رئيس الوزراء حيدر العبادي طالب الكتل السياسية في البرلمان والشخصيات الاجتماعية المؤثرة بترشيح تكنوقراط لمناصب وزارية في الحكومة الجديدة التي ينوي تشكيلها. وقال تلفزيون العراقية إن لجنة مستقلة من الخبراء ستختار حينها أسماء من بين المرشحين وتقدمها للعبادي ليختار من بينها.

قال العبادي إنه سيعلن تعديلات وزارية قريبا وإن الحكومة ستتكون من وزراء "مهنيين وأكفاء لشغل الحقائق الوزارية التي يشملها التغيير وفق الأطر الدستورية وبما يؤكد الشراكة السياسية بين مكونات الشعب وممثليه الشرعيين." وقال المكتب الإعلامي للعبادي "تم الطلب من الكتل النيابية ومن فعاليات المجتمع المختلفة ترشيح أسماء للحقائب الوزارية تتمتع بالنزاهة والمهنية من التكنوقراط وهناك انفتاح على الجميع من أجل اختيار الأفضل للتشكيل الحكومية." وستتولى لجنة خبراء مستقلة عينها رئيس مجلس الوزراء بمراجعة السير الذاتية للمرشحين وتقوم برفع الأسماء بعد التدقيق والمراجعة إلى رئيس الوزراء حيث سيكون هناك أكثر من اسم لكل حقيبة من التكنوقراط لاختيار الأكفأ ثم يعرضها على مجلس النواب." بحسب رويترز.

الى جانب ذلك قال التلفزيون الرسمي إن الجماعات الشيعية الرئيسية في العراق أبدت دعمها لخطة رئيس الوزراء حيدر العبادي لإجراء تعديل حكومي ومحاربة الفساد. وأشار التلفزيون إلى بيان أصدره التحالف الوطني العراقي بعد اجتماع مع العبادي في كربلاء جنوبي بغداد. والكتل الأخرى في البرلمان تمثل في الأساس السنة والأكراد. وقال التلفزيون الرسمي في بيان إن التحالف الوطني العراقي "يؤكد موقفه الداعم للإصلاحات والتغيير الوزاري الذي دعا إليه رئيس الوزراء."

وطبقا لما ذكره التلفزيون فإن اجتماع الكتل الشيعية في كربلاء حضره مقتدى الصدر رجل الدين القوي الذي دعا للإطاحة بالحكومة إذا عجزت عن مكافحة الفساد. وقال التلفزيون إن ممثلين عن حزب الدعوة الحاكم -حزب العبادي- وعمار الحكيم زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي حضروا أيضا اجتماع كربلاء. وجاء تحرك العبادي بعد انتقادات من جانب أعلى مرجعية شيعية في البلاد آية الله العظمى علي السيستاني الذي قال إن الحكومة لا تفعل شيئا يذكر لمكافحة الكسب غير المشروع.